الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

١٢ صفحة | ٢٥ ليرة سورية

الأربعاء ٢ آذار ٢٠١٦ | الموافق ٢٢ جمادى الأولى ١٤٣٧ هـ | العدد ٢٣٤٧ السنة العاشرة | الناشر | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | March 2 , 2016 | No. 2347 | 10th year

«المركزي» يزيد تمويل المستوردات بنسبة ١٠٠ بالمئة من حجم الإجازات

| الوطن

أشار رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز مقومات استقرار سعر صرف الليرة وخاصة زيادة تمويل المستوردات من البنك المركزي بنسبة ١٠٠ بالمئة من حجم إجازات الاستيراد المقدمة من وزارة الاقتصاد المستوفية للشروط، مشدداً على منع تمويل المستوردات إلا من المصرف المركزي وجلسات التدخل وغيرها من الإجراءات.

وخلال جلسة الحكومة الأسبوعية أمس قال الحلقي: إن ظاهرة الاستجواب في مجلس الشعب هي ظاهرة صحية تعكس قوة وتماسك مؤسسات الدولة ودور السلطة التشريعية بالإشراف ومحاسبة السلطة التنفيذية على دورها بتأمين متطلبات الشعب انطلاقاً من التشاركية.

وأكد الحلقي أن طريق سلمية أثريا خناصر حلب أصبح آمناً ومستقراً، وبالتالي تم تكليف مديرية الخدمات الفنية بحلب صيانته بالسرعة القصوى، طالباً من وزارتي النفط والتجارة الداخلية تعويض النقص الحاصل من مشتقات نفطية ومواد تموينية للمدينة.

ونوه الحلقي إلى اهتمام الحكومة بإصلاح القطاع العام الصناعي بكل مكوناته وإعادة النظر بواقع الشركات المتعثرة والمتوقفة وتوفير مستلزمات النهوض بها من جديد ورفدها بكوادر وقيادات كفوءة ونزيهة إضافة إلى الاهتمام بالصناعات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وبالصناعات الإستراتيجية في القطاعين العام والخاص وخاصة في المدن والمناطق الصناعية.

(التفاصيل ص٦)

موسكو: بوادر عملية تفاوضية تشمل جميع السوريين.. وأردوغان يصدر أزمات نظامه إلى سورية ولبنان

دي ميستورا يؤجل جنيف٣ إلى التاسع من الجاري

| الوطن – وكالات

بينما تواصل التنسيق الأميركي الروسي بشأن اتفاق وقف الأعمال القتالية في سورية، استمر المبعوث الأممي بسياسة تأجيل موعد استئناف المحادثات السورية السورية في جنيف للمرة الثانية خلال أيام، في حين حاول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تصدير أزمات نظامه إلى سورية ولبنان.

وأمس حدد مكتب الموفد الأممي الخاص لسورية ستيفان دي ميستورا يوم التاسع من آذار الحالي موعداً لاستئناف محادثات السلام بدلاً من الموعد السابق الذي كان مقرراً في السابع من الجاري الذي حل بديلاً عن الموعد الأول في ٢٥ شباط الماضي، في حين دعا دي ميستورا خلال حديث مع وكالة «رويترز» الولايات المتحدة وروسيا إلى العمل على نجاح اتفاق وقف العمليات القتالية «وإلا سيكون من الضروري تأجيل استئناف محادثات السلام».

الموعد الجديد جاء عقب لقاء دي ميستورا بوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في جنيف والذي التقى أيضاً الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حيث أكد لافروف أن بلاده وشركاءها في الأمم المتحدة يقيمون إيجاباً تنفيذ شروط الهدنة، مع ظهور بوادر لدعم جميع الأطراف لبدء عملية تفاوضية حقيقية من شأنها أن «تشمل جميع السوريين، لاسيما في مرحلة تقرير مصير البلاد وبحث الإصلاح الدستوري»، كما دعا أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى إغلاق الحدود السورية مع تركيا لقطع الإمدادات عن الإرهابيين «لأن العصابات تتلقى الأسلحة عبر هذه الحدود وضمنها، برفقة قوافل المساعدات الإنسانية».

وفي واشنطن أشار وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى جهود تبذل «لوضع إستراتيجية تساعدنا على ضمان أن الغارات هي في الواقع غارات ضد جماعة جبهة النصرة أو تنظيم داعش»، أما المتحدث باسم الخارجية الصينية هون لي فأكد من بكين أن طرفي النزاع في سورية ملتزمان باتفاق وقف العمليات القتالية «وفقاً للمراقبة الصينية».

ومن ساحل العاج حاول أردوغان تصدير أزمات نظامه المتلاحقه، فوصف اتفاق وقف العمليات القتالية في سورية بـ«الهش»، بعدما ذكرت محطة «خبر تورك» الفضائية أن السلطات اليونانية أوقفت سفينة تحمل ست حاويات، منها حاويتان مملوءتان بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات حملت من مدينة «ميرسين» بجنوبي تركيا ومتوجهة إلى لبنان، على حين كشف تقرير لصحيفة «ترود» البلغارية أن نفط داعش المسروق يحمل في ناقلات من ٧ موانئ تركية ويباع في محطات البنزين البلغارية.

أما الموقف الأبرز فكان تأكيد رئيس المحكمة الدستورية التركية زهدي أرسلان بأن «قرارات المحكمة ملزمة للجميع ولكل السلطات» رداً على تصريح لأردوغان أكد فيه أنه لن يمتثل لقرار المحكمة الدستورية بإخلاء سبيل رئيس تحرير صحيفة «جمهورييت» التركية ومدير مكتب الصحيفة في أنقرة وأنه لا يحترمه، بعدما نشرا أشرطة فيديو وصوراً توثق نقل شاحنات تابعة للمخابرات التركية أسلحة وعتاداً للتنظيمات الإرهابية في سورية.

١٠ آلاف ليرة منحة لكل عامل في إدلب ولمرة واحدة

| محمود الصالح

في إطار التزام الدولة تجاه مواطنيها حتى في المناطق الساخنة، قرر المكتب التنفيذي لاتحاد العمال في سورية منح إعانة مالية إلى عمال إدلب بقيمة عشرة آلاف ليرة لكل عامل ولمرة واحدة فقط.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال رئيس الاتحاد جمال القادري: إنه تقديراً من الطبقة العاملة واتحادها العام لمعاناة إخوتنا العمال في إدلب اتخذنا قراراً بمنح هذه الإعانة البسيطة لمساعدتهم وخاصة أنهم يعانون كباقي أبناء الوطن ويلات الإرهاب المجرم الذي يستهدف الأرض والإنسان.

(التفاصيل ص٨)

أكد أن الانتخابات حق كل مواطن سوري.. ودعا المسلحين إلى التخلي عن سلاحهم مقابل عفو كامل

الرئيس الأسد: اتفاق وقف الأعمال القتالية لم ينضج.. وسنقوم بما علينا لإنجاحه

| الوطن

أكد الرئيس بشار الأسد أن دمشق ستقوم بما يترتب عليها لإنجاح قرار وقف الأعمال القتالية، الذي «لم ينضج» بعد»، على حين أوضح أن الانتخابات التشريعية «ليست هواية» بل تعكس الدستور، وهي «حق كل مواطن سوري»، داعياً كل مسلح إلى التخلي عن سلاحه، مقابل «عفو كامل».

وفي مقابلة مع تلفزيون «آ ر د» الألماني، نقلتها وكالة «سانا»، أمل الرئيس الأسد بأن يكون قرار وقف الأعمال القتالية يوماً تاريخياً من تاريخ سورية، وقال: «لنقُل إن هناك بارقة أمل الآن»، لكنه أضاف: «سنقوم بما يترتب علينا لإنجاحه» مستطرداً «لكن الإرادة الطيبة لا تكفي»، حيث أوضح أن «الإرهابيين خرقوا ذلك الاتفاق منذ الساعة الأولى، ونحن كجيش سوري، نمتنع عن الرد كي نعطي فرصة للمحافظة على ذلك الاتفاق، وهذا ما نستطيع فعله، لكن في النهاية هناك حدود».

واعتبر الرئيس الأسد أن التوصل إلى الاتفاق «استغرق وقتاً طويلاً كي تعمل البلدان الأخرى، التي تشرف على الإرهابيين، وخصوصاً الأميركيين» عليه بعدما أكد أنه «بالنسبة لنا، ومنذ البداية، بدأنا هذه العملية على المستوى المحلي، وليس على مستوىً شامل، وهو ما سمّيناه المصالحة المحلية عندما يكون هناك وقف للأعمال القتالية، ويُمنح المسلحون العفو من أجل أن ينضمّوا إلى الجيش السوري أو العودة إلى حياتهم المدنية العادية»، واعتبر أنه «عندما يكون لديك مثل هذا الاتفاق، عليك أن تسأل نفسك عن أمرين: ما هي الخرائط العسكرية، التي ستعمل عليها، وما هي المعايير، أو لنقُل الآلية لمراقبة وقف إطلاق النار، وحتى الآن ليس لدينا خرائط، إذاً لنقُل إن الاتفاق لم ينضج بعد».

ورداً على سؤال أوضح الرئيس الأسد أن المطلوب من أي معارض مسلح هو التخلي عن سلاحه، سواء أراد الانضمام إلى العملية السياسية أو لم يكن مهتماً بها، ولم يكن لديه أي أجندة سياسية، معتبراً أن «المبدأ الذي تقوم عليه أي دولة هو أنه لا يُسمح لك، كمواطن، أن تحمل الأسلحة الرشاشة وتُلحق الأذى بالأشخاص أو الممتلكات، هذا هو كل ما نطلبه، نحن لا نطلب شيئاً، وكما قلت: فإننا نمنحهم العفو الكامل وقد حدث ذلك».

واعتبر الرئيس الأسد أن الخطوات الرئيسية للمرحلة الانتقالية «تتكون من تشكيل حكومة وحدة وطنية، حيث يستطيع كل من يريد أن ينضم إلى حكومتنا، أن يكون جزءاً منها، وينبغي على هذه الحكومة أن تحضّر للدستور القادم، وبعد الدستور ينبغي أن يكون هناك انتخابات برلمانية ستُحدّد شكل سورية الجديدة».

الرئيس الأسد اعتبر أن مسألة الانتخابات «ليست هواية» بل تعكس الدستور، وهي «حق كل مواطن سوري»، مشيراً إلى أن «سورية، في المحصلة ليست فارغة، ولا يزال أغلبية السوريين يعيشون في سورية وليس العكس، كان هناك نفس الرواية قبل الانتخابات الرئاسية، وفوجئ معظم العالم بأن أولئك اللاجئين شاركوا وبنسبة مرتفعة جداً في الانتخابات خارج سورية».

ورداً على سؤال حول تأخير وصول المساعدات الإنسانية إلى ما يسمى مناطق محاصرة، قال الرئيس الأسد: كيف كان بوسعنا منعهم من الحصول على الغذاء في حين لم نستطع منعهم من الحصول على الأسلحة؟ هل هذا منطقي؟ هذا غير واقعي، فإما أن نفرض حصاراً كاملاً، أو أنك لا تستطيع فرض حصار، وشدد على ضرورة عمل المنظمات الدولية من خلال الحكومة.

الرئيس الأسد بين أن «كل أصدقائنا يحترمون سيادتنا ولا يطلبون منا شيئاً بالمقابل» و«إنهم أتوا لأنهم يعرفون أن الإرهاب، إذا ساد في منطقة ما فإنه لن يعرف حدوداً».

(النص الكامل للقاء ص ٢–٣)

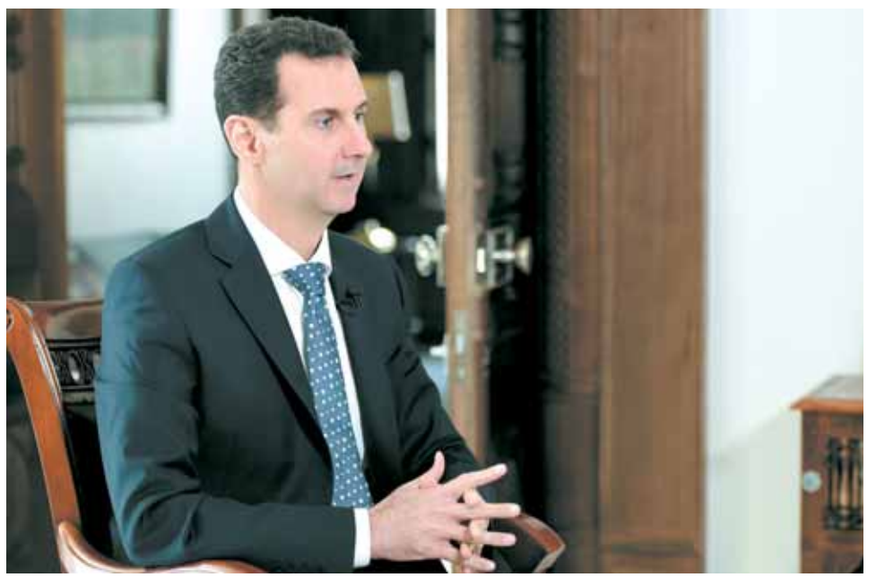

الرئيس الأسد خلال مقابلته مع تلفزيون «آ ر د» الألماني أمس (سانا)

ماذا بعد؟

تيري ميسان

الحرب في العراق وفي سورية قلبت بلاد الشام بعمق شديد.

على الرغم من أن الحرب لم تنته بعد، إلا أنه بوسعنا أن نتخيل، منذ الآن، ما ستؤول إليه المنطقة خلال السنوات المقبلة.

ثمة سؤال سيطرح نفسه حين يعود السلم، لمعرفة لماذا تحاربنا، وما التنازلات التي يجب أن تفرض على الخاسرين؟

ستكون الإجابة عن هذا السؤال مختلفة تماما، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن البلد قد تعرض للهجوم، منذ إعلان الولايات المتحدة الحرب عليه عام ٢٠٠٣ (قانون محاسبة سورية)، بداية مع اغتيال رفيق الحريري ولجنة تحقيق ميليس، ومن ثم الحرب الإسرائيلية–اللبنانية عام ٢٠٠٦، والتي اختتمت بالغزو الجهادي.

أو على العكس من ذلك، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ما حصل، لم يكن سوى «حرب أهلية»، لم تبدأ إلا عام ٢٠١١.

في الحالة الأولى، سوف يترتب على سورية اعتماد دستور جديد يفصل بين الدين والدولة، وهذا ما عجزت عنه حتى الآن.

في الحالة الثانية، سوف يترتب عليها، خلافاً للأولى، تقديم ضمانات للإخوان المسلمين.

في كل الأحوال، فقد أسفرت الحرب عن نتائج سياسية، مثل رفع حالة الطوارئ، وتنظيم التعددية السياسية، وإعادة تحديد مهام أجهزة المخابرات.

في مقابل ذلك، أسفرت الحرب عن بروز مسائل جديدة، مثل الإثراء غير المشروع لبعض التجار الذين نشروا السوق السوداء، ما يقتضي فرض عقوبات مناسبة بحقهم.

لبنان معرض لمخاطر اضطرابات جديدة، كما يتضح من التصريحات الأخيرة للرياض.

وفقا لبرقية من وزارة الخارجية السعودية عام ٢٠١١، كشف عنها ويكيليكس، فإن المملكة تخشى، في حال نجت الجمهورية العربية السورية من الحرب، أن تثأر منها. وكأني بها تنعت دمشق بالعقلية البدوية نفسها التي تحكم في الرياض. لهذا، تحاول السعودية إشعال حريق في مكان آخر، لكي تنجو من المساءلة.

لبنان، هو الآخر تغير، ولن يعود تحت النفوذ السعودي، وحزب الله بدأ ينفصل بهدوء عن إيران، ويأخذ استقلاله.

إيران الآن دولة برأسين.

من جهة، هناك المرشد والحرس الثوري،

ومن الطرف الآخر، هناك الرئيس.

من جهة أيضا، هناك مثالية آية الله الخميني في مناهضة الامبريالية، وفي الجانب الآخر محبة الشيخ روحاني لأميركا، والذي كان، دون أن نعلم بما فيه الكفاية، رجل الاتصال الأول مع واشنطن في قضية إيران كونترا.

يخوض المعسكران قتالا صامتا فيما بينهما.

مع ذلك، يمكن أن تحصل تسوية بين الجانبين حول مسألة الدفاع عن المصالح الوطنية، وقد يصبح المعسكر المناهض للامبريالية، بنتيجة تلك التسوية، يتيما.

وفقا لخطة رايت، التي حلت عام ٢٠١٣ مكان خطة « إعادة تشكيل الشرق الأوسط الكبير»، وبعد مرحلة داعش الهادفة إلى تقسيم كل من العراق وسورية، يأمل المحافظون الجدد، وصقور الليبرالية بالهجوم على السعودية. لكن الأخيرة اشترت قنبلة نووية من باكستان حين كان العالم يستشرس ضد البرنامج النووي المدني لإيران.

يجب بالتالي إعادة النظر بالنسخة.

لم تبق إلا تركيا التي أصبحت في مرمى روسيا.

في ١٠ شباط ٢٠١٦، وزعت موسكو في مجلس الأمن تقريرا استخباراتياً وجهت من خلاله الاتهام لأنقرة بدعم الجهاديين في انتهاك صريح للقرارات الدولية.

وفي ١٩ منه أيضاً، تقدمت موسكو بشكوى ضد أنقرة، لخرقها معاهدة الأجواء المفتوحة. الحبل يضيق حول رقبة الرئيس أردوغان، وأحداث خطيرة جدا، يجري تحضيرها في أنقرة.

تركيا تحشد قبالة رأس العين وتل أبيض وعين عرب.. وتمد داعش والنصرة في ريف حلب

موسكو: ١٣٠ فصيلاً وقع على الهدنة.. و«أحرار الشام» تتنصل

| حلب – الحسكة – الوطن

حاولت أنقرة استغلال اتفاق وقف الأعمال للقتالية في سورية لدعم المجموعات الإرهابية، على حين أعلنت موسكو عن ١٥ خرقاً للهدنة خلال يومها الثالث، بعدما بلغ عدد المجموعات المسلحة الموقعة عليها ١٣٠، تنصل منهم «أحرار الشام» بحجة «خرق النظام لها».

وأمس أعلن المركز الروسي الخاص بالمصالحة في قاعدة حميميم الجوية بريف اللاذقية، عن تسجيل ١٥ خرقاً للهدنة في سورية خلال اليوم الثالث، على حين قالت وزارة الدفاع الروسية إنها تعتمد على «طائرات من دون طيار ومجموعات أقمار اصطناعية ووسائل تقنية أخرى للاستطلاع».

من جهة ثانية، ذكر المركز الروسي الخاص بالمصالحة في قاعدة حميميم، أن العدد الإجمالي لاتفاقات المصالحة التي تم عقدها بلغ ٣٨ اتفاقاً، وأن ٨٤٢ مسلحاً من تنظيمات «جيش الإسلام» و«الجيش الحر» و«كتائب اليرموك»، وافقوا على وقف الأعمال القتالية بعد مفاوضات مصالحة جرت بوساطة روسية بين ممثلي السلطات المحلية في ريف درعا وسكان بلدات المسمية والصنمين ونوى وصيدا وناحتة.

وأكد المركز، أن عدد «فصائل المعارضة» التي انضمت إلى الهدنة بلغ ١٣٠ فصيلاً، بينما ادعى القيادي في حركة «أحرار الشام الإسلامية» محمد طالب أن «الجيش الحر سجل خمسة خروقات للنظام والقوات الكردية» وبعد هذه الخروقات «فنحن في حل منها ولا نقبل بها».

وفي حلب علمت «الوطن» من مصدر على صلة بفصيل «الجبهة الشامية»، أن وسطاء لحكومة «العدالة والتنمية» مرروا ليل أول أمس كميات كبيرة من السلاح والذخيرة عبر الحدود التي تفصل بلدة الراعي شمال مدينة الباب عن القرى التركية لصالح مسلحي داعش، مقابل عدم شن أي هجمات ضد فصائل المعارضة المسلحة على خطوط التماس وإشغال الجيش السوري بمعارك لا تنتهي لاسيما على طريق إمداد خط خناصر الذي طهره الجيش أول من أمس، وأن شحنات مماثلة أدخلت عبر بوابة السلامة في اعزاز لدعم المجهود العسكري لـ«النصرة» في وجه الجيش السوري ووحدات «حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية.

كما استغلت السلطات التركية الهدنة بفتح الحدود وتقديم التسهيلات لداعش تمهيداً للهجوم على مدينة تل أبيض وريفها الذي تسيطر عليها «وحدات الحماية» شمال الرقة، على حين شن التنظيم هجمات متتالية على المناطق التي تربط مدينتي تل أبيض وعين العرب في محاولة منه لفصلهما.

وقام داعش، بحسب مصادر مطلعة، بقطع الطريق الدولي الذي يربط بين رأس العين غربي الحسكة بتل أبيض، بعد سيطرته على قرية «نص تل» وعلى محطة الكهرباء ببلدة مبروكة ليقطع بذلك الطريق الدولي بين مدينة حلب وبلدة تل تمر.

وبحسب المصادر، فإن التنظيم يحضر لهجوم كبير في المنطقة، بعد جلبه لأعداد كبيرة من المسلحين من مدينة الرقة وتمركزهم في محيط بلدة «الكنطري»، شمال مدينة الرقة، رغم أن طيران التحالف الدولي لم يغادر المنطقة منذ أيام، بينما جهّزت السلطات التركية أعداداً كبيرة من المسلحين المتشددين وحشّدتهم قبالة مدينة رأس العين من الجانب التركي.

المسلحون يخرقون الهدنة ويستهدفون بقذائف الهاون حيي السبيل والمطار بمدينة درعا (سانا)

«مخالفات» الأمين العام قد تشرخ «حركة الاشتراكيين العرب»

| الوطن

فيما يمكن اعتباره هزة عنيفة على مستوى قيادة الحركة، أكد الأمين العام المساعد لـ«حركة الاشتراكيين العرب» رياض العبد الله وأعضاء المكتب السياسي للحركة، أن جميع القرارات الفردية التي أصدرها الأمين العام أحمد الأحمد «فاقدة للشرعية» لأنها تمت «دون التنسيق والبحث مع أعضاء المكتب السياسي».

وقال العبد الله وأعضاء المكتب السياسي في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه: إن «جميع قراراتكم (الأحمد) بتعيين بعض الرفاق أعضاء بالمكتب السياسي وتعيين أمين عام مساعد دون انتخابات وقراراتكم بفصل البعض الآخر، هو مخالف أيضاً لما ينص عليه النظام الداخلي للحركة».

واعتبر البيان الذي ذيل بتوقيع العبد الله، أن «أي عملية ترشيح لشغل مناصب قيادية أو سياسية باسم الحركة يعتبر غير شرعي لعدم اتخاذ القرار بإجماع المكتب السياسي، مطالباً الأحمد بـ«الكف عن هذه المخالفات والرجوع لجادة الصواب بالالتزام بالنظام الداخلي للحركة تحت طائلة المساءلة القانونية».

وجاء البيان، رداً على مضمون إعلان نشره الأحمد في جريدة تشرين، العدد ١٢٥٦٠ تاريخ الأحد ٢١ شباط ٢٠١٦ ودعا فيه أعضاء اللجنة المركزية للحركة إلى التواصل مع الأمناء العامين المساعدين في مكتب الأمانة العامة ولجنة شؤون الأحزاب لوجود نية إعداد مؤتمر عام واجتماع هيئة أعضاء اللجنة المركزية، وذلك «بحجة عدم معرفة عناوين ومكان إقامة الكثير من أعضاء الجنة المركزية» كما جاء في نص البيان.

وأكد البيان، أن الإعلان المذكور يخالف خمس مواد في النظام الداخلي للحركة، موضحاً أن الأمين العام المساعد للحركة والرفاق أعضاء المكتب السياسيين يشكلون أغلبية أعضاء المكتب السياسي للحركة (٧ من ١١)، موضحاً أن المادة ١٤ من النظام الداخلي للحركة تنص على أن «يحدد بقرار من المكتب السياسي موعد إجراء الانتخابات لعضوية المؤتمر»، والمادة ١٥ تنص على أن «يحدد المكتب السياسي موعد انعقاد المؤتمر وتجري الانتخابات بإشراف لجان يسميها المكتب السياسي في كل محافظة على حدة وترفع هذه اللجان نتائج الانتخابات إلى المكتب السياسي للتصديق عليها».

في الحسكة يتهمون معاونة وزير الصحة بمحاباة معامل الأدوية

الصيادلة يتهربون من صرف وصفات «التأمين»

| دمشق - رجاء يونس
الحسكة - دحام السلطان

يبدو أن معاناة المتعاقدين مع شركات التأمين الصحي وخصوصاً شريحة موظفي جهات القطاع العام، لا تنتهي فوق مرضهم، وخاصة بعد ظهور موضة عند أغلبية الصيدليات بأنها لا تصرف الوصفات بدعوى حجج وذرائع واهية منها أن أصناف الأدوية الموصوفة غير متوافرة حالياً.

واستطلعت «الوطن» آراء العديد من المواطنين فقال أحدهم: إن غطت شركة التأمين صنفاً دوائياً بعينه موصوفاً في الوصفة، فإنها لا تصرف أكثر من علبتين، علماً أن الطبيب وصف ثلاث أو أربع علب، في حين أكد مواطن آخر أنه توجه في يوم واحد إلى خمس صيدليات متعاقدة مع إحدى شركات التأمين، مضيفاً: إن اثنتين ادعتا أن الشركة متوقفة عن الصرف، وأخريان ادعتا أن الانترنت مقطوع.

مدير هيئة الإشراف على التأمين في المؤسسة السورية للتأمين عمار آغا ألقى جانباً من المسؤولية على المواطن لجهة عدم تقديمه شكاوى حول المشكلات التي يلاقيها من مقدمي الخدمة الطبية، مؤكداً أن جميع الشكاوى المقدمة إلى الهيئة أو المؤسسة تتم معالجتها مباشرة.

وفي الحسكة انتقد نقيب الصيادلة إسماعيل حسين معاونة وزير الصحة معتبراً أنها تحابي معامل الأدوية، وقال في مؤتمر الصيادلة: إنها أفرغت مضمون قرار وزير الصحة الذي اعتمده مؤتمر النقابة المركزي ونص على إلزام المعامل ومستودعات الدواء بعدم إضافة أي قيمة مادية على فاتورة الشراء.

(التفاصيل ص٨)

التجسس والأشرار والاغتصاب والرشوة والغش والقمار.. جرائم تمنع مرتكبيها من الترشح

| محمد منار حميجو

حددت وزارة العدل بقرار أصدرته إلى اللجنة القضائية العليا للانتخابات الجرائم التي لا تقبل بموجبها طلبات الترشح على أن تصدر بأحكام مبرمة، موضحاً أن من أهمها الجنح الواقعة على أمن الدولة وهي التجسس والصلات غير المشروعة بالعدو والجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية.

ونص القرار الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن من الجرائم التي لا يقبل فيها طلبات الترشح تلك التي تنال من مكانة الدولة المالية والواقعة على الإدارة العامة وهي الرشوة وصرف النفوذ والاختلاس واستثمار الوظيفة إضافة إلى الجرائم الواقعة على السلامة العامة ومنها حمل السلاح وحيازته من دون رخصة وتأليف جمعيات الأشرار والسرية وجرائم الاغتصاب والتعدي على حرية العمل.

واعتبر القرار أن من الجرائم التي لا تقبل فيها طلبات الترشح تلك التي تشكل خطراً على السلامة العامة كالغش في غذاء الإنسان أو نظم محلاً للقمار.

(التفاصيل ص٩)